

للكم ثم ظفها عقيب العدة فانت بولد لستة
اشهر حق به وان لم يكن هناك امكان وطى
وانما يعتبر ان تاتي به لستة اشهر فقط لا اكثر
منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر من ستة اشهر
كان الولد حادثا بعد الطلاق الثالث لانه لاقل
من ستة اشهر كان الولد حادثا يلحقه وان انت
به لاقل من ستة اشهر كان الولد حادثا قبل
العقد فلا يلحق به وقال ايضا لو تزوج امرأة
وغاب عنها السنين الطوال فاتاها خيرا وفاته
فاعتدت ثم تزوجت وانت با ولاد من الثاني
ثم قدم الاول قال الاولاد يلحقون بالاول
ويستفون عن الثاني وعند مالك والشافعي
واحد يكون للثاني وقال ايضا لو تزوج وهو
بالمشرق امرأة وهي بالمغرب وانت بولد لستة
اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان
بينهما مسافة لا يمكن ان يلتقي اصلا لوجود
العقد **كتاب الايمان**
اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة
لزمه الوفاء بها وهل له ان يعدل عن الوفاء بالكفا
مع التدرة عليها قال ابو حنيفة واحمد لا
وقال الشافعي الاولي ان يعدل فان عدل

جاز

جاز ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان
كالذهبين وانفقوا على انه لا يجوز ان يجعل
اسم الله عرضة للايمان تمنع من بر وصلة وان
الاولى محنت ويلغو اذا حلف على ترك بر ورجوع
في الايمان الى النية فان لم تكن نظر الى سبب
اليمين وما بهما **فصل** وانفقوا على
ان اليمين بالله تعالى منعقد وجميع اسماء به
احسن كالرجن والرحيم والحي وجميع صفات
ذاته كغزة الله وجلالة الا ان اباحنيفة
استثنى علم الله فلم يره يمينا **فصل**
واختلفوا في اليمين الغموس وهو الحلف بالله على
امر ماض متعمد الكذب هل له كفارة لم لا يقال
ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه
لاكفارة لها انما اعظم من ان يكفر وقال الشافعي
واحد في الرواية الاخرى يكفر واما اذا حلف
على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حث
وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل**
ولو قال اقسم بالله واشهد بالله فقال ابو حنيفة
واحمد لبي يمين وان لم يكن له نية وقال متى
قال اقسم واقسمت فان قال بالله لفظا ونية
كان يمينا وان لم يلفظ به ولا نواه فليست بيمين